نحو إعادة بناء الدراسات الإسلامية

تحرير رضوان السيّد وساري حنفي وبلال الأرفه لي
(بيروت: الدار العربيّة للعلوم ـ ناشرون، 2019). 390 ص.

محيي الدين الحجار(*)
باحث في القانون.

ـ 1 ـ

أصل هذا الكتاب أبحاثٌ مقدَّمة إلى المؤتمر الأكاديمي المنعقد في بيروت أيار/ مايو 2018، بدعوة من كرسي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان للدراسات العربية والإسلامية في الجامعة الأمريكية في بيروت. وصدرت هذه الأوراق في كتاب جماعي تحت إشراف كلّ من رضوان السيّد، وساري حنفي وبلال الأرفه لي، عن الدّار العربيّة للعلوم ناشرون، بيروت 2019.

وقد جاء هذا الكتاب في ثلاثة أبواب، وتحت كل باب بضعة فصول، كما سيتبين من خلال هذا المقال. إلا أنَّ الجامع المشترك بين تلك الفصول هو افتراض خلل في الدراسات الإسلامية في العقود الأخيرة المنصرمة؛ تحت وطأة الأيديولوجيات المتنوِّعة في تناول المواضيع الإسلامية.

ولذلك فإنَّ بعض المحاضرين في المؤتمر قاموا بمراجعاتٍ لتأثير تلك التوجُّهات الأيديولوجية على التخصُّص؛ بما في ذلك النظر في مسالك الخروج من الأيديولوجيا، واستعادة الأكاديميا. وقام بعضهم الآخر بدراسة نماذج متعدِّدة وجدوا فيها أملاً لتكون رائداً في مسيرة التجديد والتطوير في الدراسات الإسلامية.

ونظراً إلى كثرة الفصول ولغزارة مضامينها، سنقتصر في هذه الورقة على توصيف الدراسات المقدّمة من المتداخلين في المؤتمر، دون التّدخل فيها تأييداً أو نقداً أو تقييماً لكثرة النظريات التقليديّة والغربيّة في كلّ من المواضيع المطروقة وتباينها بل وتعارضها، واعتماد الباحثين بعض هذه النّظريات. فنحن قد نخالف كثيراً مما جاء فيه من أفكار أو مقترحات أو تحليلات؛ إلا

(*) البريد الإلكتروني: mohyedine.hajjar@gmail.com.

أنَّ المقام لا يتَّسع لقراءة نقديَّةٍ متكاملةٍ لكلِّ ما ورد في ثنايا الأبواب الثلاثة بفصولها.

ـ 2 ـ

وسنعرض توصيف تلك الدراسات حسب ورودها كالآتي:

أمَّا **الباب الأول** فجاء بعنوان: تجديد في العلوم الشرعية، وقد اشتمل على الفصول الآتية:

الفصل الأول: الدراسات الإسلامية: التصدُّع وإمكانيَّات إعادة البناء، للباحث رضوان السيد، حيث يرى أنَّ الإسلام والدراسات الإسلامية بحاجة إلى سرديَّة جديدة تقرأ التقليد في حيواته وانسداداته وتصدُّعاته بالمناهج الجديدة. ثمَّ بيّن أنَّ هناك أملاً في إعادة بناء الدراسات الإسلامية من خلال مجموعة من الظواهر تتلخَّص في التطورات التي حصلت في العلوم الإنسانية والاجتماعية والتاريخ وقراءة النص الديني، وتلك المادة الضخمة من التراث الكلاسيكي في المجالات كلِّها، إضافة إلى انتشار مئات الكهول والشبان العرب والمسلمين الذين لديهم الاهتمام والإلمام بالتراث ولا سيما من الناحية الأكاديمية.

ـ 3 ـ

أما **الفصل الثاني:** فكان بعنوان: العلوم الإسلامية وبعض أهم إشكالات وآفاق التجديد، للباحث أحمد عبادي. وقد انطلق من أهمية المنهج في التعاطي مع المجالات المعرفيَّة؛ كل مجال حسب طبيعته.

كما يرى انفكاكَ العلوم الإسلامية عن مصدرها (الوحي)، فيعتبر مثلاً أنَّ علم أصول الفقه قد انفصل عن الوحي من خلال توقُّف الحوار مع الآيات والأحاديث. وكذا الحال في علوم التفسير؛ حيث انفصلت عن الآيات المفسَّرة، وانحصرت تلك العلوم في زاوية الأخذ ممن سبق فحسب، وبذلك حصل الجمود في هذه العلوم الشرعية.

ثمَّ عرض لمشكلاتٍ تواجه المهتمين بالعلم الشرعي؛ وهي: كيفية فهم النص، وفهم الواقع، وتنزيل حكم النص على الواقع المتغيِّر. ثم عرض لمقتضيين لحلِّ تلك المشكلات: **الأول**، هو المنطلقات التي ينبغي أن ينطلق منها الفقيه المسلم؛ أي: البراديغمات والنماذج المعرفية؛ والمقتضى **الثاني**، تحديد آليات التعاطي مع تلك المشاكل الثلاث؛ أي: كيف يفقه النص؟ وكيف يفهم الواقع؟ وكيف يتمَّ تنزيل أحكام النص على الواقع؟

ثم ذكر بعض العوائق المعرفية في الدراسات الإسلامية، كفشوِّ التقليد، والنزاعات المذهبية، وتسرُّب مناهج دخيلة إلى تلك العلوم. وقد خلص إلى مجموعة من الشروط ليكون التجديد ذا فاعلية ونفع اليوم؛ كالاستيعابية، والتساؤلية، والمعرفية مما بيَّنه في معرض هذا الفصل بالتفصيل.

ـ 4 ـ

أما **الفصل الثالث** فكان بعنوان: مجدِّدو التفسير وإشكالية المعاصرة، للباحث أحمد النيفر. وقد انطلق من التساؤل عن كيفية

العمل في الإرث الكبير في علوم التفسير الذي لم يعد يتَّفق مع المنظومة الفكرية والاجتماعية التي تصوغ واقع الباحث الذي يتحرَّك فيه؟ وقد أتى الباحث ببعض النماذج؛ وهي أعمال فضل الرحمن، وأبي القاسم حاج حمد، ومحمد إقبال، حيث رأى فيها مقاربات تمهيدية لمشروع تجديدي معاصر في التعامل مع القرآن الكريم، وقوام ذلك: أنَّ العلاقة بين المشيئة الإلهية والفعل الإنساني ليست صراعية، بل هي علاقة وحدة ناشئة عن وعي الإنسان بأنَّ حريته موضعية ضمن حركة الكون وظواهره. بهذه القراءة الجدلية يضحي القرآن وحيًا ممتدّاً يستجيب لمرحلة الأمِّيين، ويستمرُّ باتجاه المستقبل عبر مختلف العصور.

وقد رأى النيفر أنَّ هذا المشروع جريء ويهدف إلى تشكيل وعي المسلم بالتعدُّد في الكون والطبيعة والمجتمع، وذلك من خلال قراءة النصِّ القرآني في وحدته وفي استجابته للظرفية والاستمراريَّة. وأهم ما في تلك القراءة سعيُها المنهجي في أن ترى القرآن أكثر من نصٍّ يدعو إلى التوحيد وسلوكياته، بل يتدخَّل في التاريخ؛ ليساهم في اكتمال حكمة الإنسان ودعم أسباب علمه وتسديد فعله.

ـ 5 ـ

أما **الفصل الرابع** فكان بعنوان: تطور المناهج في الدراسات القرآنية بين التنزيل والتأويل؛ للباحث محمد المنتار. وقد بيَّن في بحثه أن أوَّل شيء ظهر في الإسلام من العلوم كان علوم القرآن بالمعنى الاصطلاحي، وكانت العمدة فيها على التلقِّي والمشافهة عن النبيِّ ﷺ، ثمَّ تلقَّى الصحابة ذلك عنه ثمَّ التابعون عن الصحابة الكرام، ثم تنوَّعت الدراسات التي تلاحقت في الظهور فيما بعد بين المقاربات اللغوية واللسانية، والمقاربات الفقهية، والمقاربات الكلامية، والمقاربة الاستنباطية، والمقاربة المقاصديَّة.

وقد ساق الباحث نماذجَ متعددة عن ظهور تلك الدراسات تدريجياً؛ من مثل تفسير عبد الملك بن جريج المكي (ت 149هـ)، وتنزيل القرآن بمكة والمدينة للزهري (ت 124هـ) ونحوها من بواكير التصانيف.

وقد بيَّن تعدُّد مناهج تلك الدراسات بقدر العلوم التي كانت شائعة إبَّان ظهورها، ثم وضَّح أنَّ العقود الأخيرة قد عرفت تطوُّرات عديدة في مجال الدراسات القرآنية خرجت عن المناهج التقليدية المألوفة في التفسير وعلوم القرآن، وكان بعض تلك المناهج مستفاداً من العلوم اللغوية والاجتماعية الحديثة، واقتفى بعضها الآخر أثر المناهج الاستشراقية.

ثم بيَّن الباحث مدى الحاجة إلى التأويل في الدراسات القرآنية، وهذه الحاجة ليست حديثة العهد بل منذ القديم؛ حيث ألَّف أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت 209هـ) كتابه مجاز القرآن، وظهرت مصطلحات المجاز والتشبيه والتمثيل... للتعامل مع الآيات المتشابهة أو الموهمة في معناها.

وأخيراً خلص المنتار إلى ما أسماه «ستة دروب متكاملة من التفكير» تنفتح حين طرح قضية الدراسات القرآنية: **الأول**، ينطلق من يقينيات الوحي؛ و**الثاني**، ينبني على سلامة المناهج والمعارف؛ و**الثالث**، واجب التجديد المستمر؛ و**الرابع**، إعادة نظم تراثنا في الدراسات القرآنية؛ و**الخامس**، الوعي بالسياق بمختلف أبعاده وتجلياته؛ أما السادس والأخير، فيتلخَّص بالتساؤل عن كيفية النقلة إلى حالة الاعتبار والوظيفية والفاعلية.

ـ 6 ـ

وكان **الفصل الخامس** بعنوان: مستقبل التصوُّف في الدراسات الإسلامية، للباحثة سعاد الحكيم.

وقدِ انطلقت الباحثة من السؤال الآتي: ماذا تخسر الدراسات الإسلامية بعزلها للتصوُّف في اختصاصٍ مغلقٍ؟ وماذا تخسر المؤسِّسة الدينية بتهميشها للمَعِين الصوفي في ورشات التفكير والتدبير، وبتركه علميّاً ينطلق مفرداً وملتبساً في آفاق محلّية وعالمية، أو بتركه عمليّاً لمؤسَّسات الطرائق الصوفية؟

وقد سعت إلى وضع خطة عمل لدمج التصوُّف بالدراسات الإسلامية، وللكشف عن بعض كنوزه التي تتزايد الحاجة إليها كلَّ يوم، علميّاً وإنسانيّاً. وجعلت بحثها على قسمين: **القسم الأوّل** الالتفات إلى الداخل الصوفي لإعادة صوغه من جهة، ولبيان إمكانات تطويره للدراسات الإسلامية في حال أُدمج فيها من جهة ثانية، فأصَّلَتْ للتصوف بوصفه علماً إسلامياً مستقلاً، وأتت بنماذج متعددة من سيَر السالفين؛ كالحسن البصري (110هـ) ورابعة العدوية (ت180هـ) والجنيد البغدادي (ت297هـ) الذي كان له الأثر الأكبر في التصوف واستقلاله عن العلوم بمصطلحاته ومنهجه ونظامه المعرفي. كما قرَّرت عدم إغفال النقد المستمر للتصوُّف كشأن بقية العلوم الأخرى.

وفي **القسم الثاني**، اقتُرحت محاور متعدِّدة لدمج التصوُّف في منظومة الدراسات الإسلامية. وذلك من خلال إدراج الآراء الفقهية للصوفيين في مادة الفقه والفقه المقارن، وإدراج كلٍّ من الفهم إلى جانب الفكر وإدراج علم النفس الصوفي والتربية الصوفية وعلم الاجتماع الصوفي وعلم الجمال الإنساني وموضوع المرأة في الدراسات القرآنية والإسلامية.

ـ 7 ـ

أما **الباب الثاني** من الكتاب فهو بعنوان: ربط العلوم الشرعية مع العلوم الاجتماعية والإنسانية، وفيه الفصول الآتية مرتبة الترقيم مع الفصول السابقة. **الفصل السادس**: مناهج برامج الشريعة والدراسات الإسلامية في لبنان، للباحث ساري حنفي.

ويقدِّم هذا الفصل عرضاً مفصَّلاً لبرامج الجامعات في الكليات الشرعية في لبنان؛ وهي جامعة بيروت الإسلامية، وكلية الدعوة الإسلامية، وكلية الإمام الأوزاعي، وجامعة

طرابلس، وجمعية الإرشاد والإصلاح. وهذه البرامج مدرجة في جميع المراحل الجامعية والدراسات العليا.

ويدعو حنفي من خلال عرضه إلى التفاعل بين العلوم الشرعية والعلوم الاجتماعية، موضحاً أنَّ هناك فصلاً بينها على اختلافٍ في نسبة ذلك بين الكليات الشرعية.

ـ 8 ـ

أما **الفصل السابع** فكان بعنوان: حقل الدراسات الإسلامية: مقاربة للوصل بعد عصور الفصل، للباحث مسفر بن علي القحطاني، الذي انطلق من فرضية تتمثل بمعاناة حقل الدراسات الإسلامية في العصر الحاضر من عددٍ من الإشكالات المنهجية، ومن الغياب الواضح في التفاعل مع قضايا العصر، وحاول في ورقته معالجة هذا الخلل من خلال الإجابة عن عدة أسئلةٍ طرحها.

وقد بيَّن القحطاني أهميَّة حقل الدراسات الإسلامية، وما له من نفوذ في العالم الإسلامي، مع افتقاره إلى التجديد والتطوير. ومن المشكلات في هذا المضمار فصل ما يجب وصله بالدراسات الإسلامية من علوم ومعارف، كفصل علوم العبادة عن العمارة. ومن تلك الإشكالات الواقعة في حقل الدراسات الإسلامية المعاصرة الغفلة عن تأثير المجال الاجتماعي وتداخله مع الديني.

وكذلك وقع تهميشٌ للدراسات المنطقية والجدلية وعدم اعتبار للعلوم العقلية في البحث المعاصر؛ وهو ما أدى إلى ظهور عددٍ من التناقضات التي برزت مع بعض الفتاوى والدراسات التي يجب تنزيه الشريعة عنها.

ـ 9 ـ

وجاء **الفصل الثامن** بعنوان: كيف يمكن للنِّسْوية الإسلامية أن تكون جزءاً فعالاً في الدراسات الإسلامية؟ للباحث حسن عبود، الذي بيَّن أنَّ المراد من «النِّسْوية الإسلامية»: منهجٌ في قراءة التاريخ الإسلامي والنصوص الدينية وفهمها وتأويلها، يحاول تقديمَ فهمٍ جديدٍ لمكانة المرأة وحقوقها في الإسلام، ويدرك حجم الهوَّة بين ما تقرِّره المرجعية الإسلامية من القرآن والسنَّة الصحيحة وبين واقع المرأة المسلمة، وغاية هذه النِّسْوية تأسيس المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات.

وتعرِّف هذه الورقة ببعض وجوه «النِّسْوية الإسلامية التأويلية» ومناهجها في الأكاديميات الأمريكية (هارفرد ديفنيتي سكول) والمغربية (جامعة محمّد الخامس) والتونسي (جامعة سوسة) وفي المؤسّسة الدينية الرسمية (مركز الدراسات والبحوث في القضايا النسائية في الإسلام بالرابطة المحمدية للعلماء بالمغرب). ويساهم التعريف بوجوه «النِّسْوية الإسلامية التأويلية» ومنطلقها الفكري ومناهجِها على فهم ديناميتها وقدرتها على تنزيل هذه القراءات على أرض الواقع السياسي والاجتماعي وعلى حصر إشكالياتها، وتؤكّد الورقة على اعتبار هذا الحقل جزءاً من الدراسات الإسلامية.

وقد أتت هذه الورقة بنماذج متعدِّدة في مضمار العلاقة بين المرأة والدراسات الإسلامية.

وفي الختام تم عرض الميزات الفكرية لـ «النسوية الإسلامية التأويلية» بين الدينامية والإشكالية.

ـ 10 ـ

أما **الفصل التاسع** فكان بعنوان: الفقه الإسلامي في الأدب: أهمية الإجراءات القضائية في كتاب **الفرج بعد الشدة** للتنوخي، للباحثين انتصار راب وبلال الأرفه لي. وقد انطلق هذا البحث من التساؤل عن دور الفقه الإسلامي في الأدب، ودور الأدب في الفقه الإسلامي، وحاول الإجابة عنهما من خلال تسليط الضوء على بعض ملامح الفقه الإسلامي والإجراءات القضائية التي تظهر عرضياً في مؤلفات التنوخي الأدبية، حيث تقاطعت في أعماله خيوط الأدب بخيوط الفقه في مجتمع إسلامي مبكر. فسرد هذا البحث عيّنات قصصيّة منه ثم حلَّلها وانتهى بتقديم خلاصة بخصوص الدّور المركزي الذي أدَّته الإجراءات القضائية كما ظهرت عرضياً في الأعمال الأدبية بوصفها نافذة على الفقه الإسلامي المبكر – كما تمَّ التعبير عنه في البحث ـ .

وقد حاول البحث دراسة كيفية انعكاس حكايات التنوخي في المجتمع العبَّاسي، وكيفية ظهور الفقه الإسلامي والإجراءات القضائية فيها بصورة طبيعيِّة وعرضيِّة.

ـ 11 ـ

الباب الثالث: إصلاح دراسات الدين: نماذج متعدِّدة في العالم، وقد جاء في خمسة فصول مرتبة الترقيم على ما سبقها من فصول. ف**الفصل العاشر** للباحث ألكسندر كنيش وهو بعنوان: الإسلام وكيفية مقاربته: وفرة المنهجيات. حيث يستفيد الباحث في وحي تجربته التدريسية الطويلة في الولايات المتَّحدة وروسيا حول وفرة المنهجيات التي تُستخدم لتدريس الإسلام ومقاربته في الدراسات المعاصرة.

ـ 12 ـ

وجاء **الفصل الحادي عشر** بعنوان: قضايا تدريس الإسلام في الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا: تأمّلات وتوصيات عملية في إصلاح مناهج العلوم الإسلامية والإنسانية، وهو للباحث إبراهيم محمد زين.

وقد حاول الباحث في دراسته الربط بين ما مضى من إنجازات علمية وعملية وبين العصر الحاضر حتى تكون العلوم الإسلامية متصلة الماضي بالحاضر، وذلك على أساس نقد قويم وفهم سديد لآلياته الداخلية على سبيل الاختبار والاختيار والارتفاع بالهمة إلى مستوى تحديات العصر واقتصادياته الجديدة في ربط العلم بسوق العمل.

وقد عني البحث بمعالجة تجربة إصلاح المناهج الإسلامية في الجامعة الإسلامية

العالمية في ماليزيا؛ بسبيل إعمال نهج التكامل المعرفي بينها وبين العلوم الإنسانية، ولم تكن هذه المهمة سهلة المنال، بل لا بد من توافر قدر من الموضوعية والخبرة العملية في هذا السياق، وهو ما سعى البحث لتحقيقه.

ـ 13 ـ

أمّا **الفصل الثاني عشر**، فهو بعنوان: الدراسات الإسلامية، حتمية التجديد، للباحث حسام سباط.

وقد انطلق الباحث من فرضية مفادها: معاناة التعليم الجامعي في العالمين العربي والإسلامي أزمة إنتاج عميقة؛ حيث يُلاحظ ضمور كبير في الكفاءات ومستوى التعليم ومخرجاته التخصصية مقابل تضخم لافت في أعداد الخريجين. وقد كان لكليات الشريعة نصيبها من ذلك العقم والجمود فلم تعد قادرة على رفد المجتمعات بالعلماء المؤهلين لمواجهة تحديات العصر. ثمّ يصل الباحث إلى حتميّة التجديد وضرورته مع التسليم بأثر اختلاف المناهج في الدراسات الإسلامية (كالمنهج الأزهري والمنهج الاستشراقي).

وقد عرض الباحث بعض الخطوات العملية التي من شأنها إن طبقت أن تحسِّن الأداء بصورة مرضية في المؤسسات التي تعنى بالعلوم الإسلامية، كتطوير المناهج، وتوسيع دائرة التخصصات، وتطوير الكفاءات بشكل متواصل، ودعم المناهج النظرية ببرامج عملية، إضافة إلى الاختبارات التطبيقية.

ـ 14 ـ

أما **الفصل الثالث عشر** فكان بعنوان: مؤسسات التكوين الإسلامي في فرنسا: الحضور والرهانات والآفاق، للباحث نبيل الناصري. وهذه دراسة وصفية هدفها إبراز التوجهات الراهنة الكبرى التي تسم العرض التكويني الإسلامي في فرنسا.

وقد كانت هذه الدراسة وفق ما خبره الكاتب من انغماسه في أربع مؤسسات تكوين هي من ضمن المؤسسات الأكبر من حيث جمهور المترددين عليها من ضمن الجالية الإسلامية، وهذه المؤسسات هي: (معهد العلوم الإسلامي الأوروبي في شاتوشينو، ومعهد العلوم الإسلامية الأوروبي في باريس، ومعهد أصول الدين في منطقة سان دوني، ومركز الشاطبي في منطقة ستانس).

وفي **الختام**: يمثّل هذا الكتاب، وكذا المؤتمر المنبثق عنه، صلة وصلٍ بين الدراسات الإسلاميّة التقليديّة والدراسات الاستشراقية، وفرصة للتواصل بين الباحثين المسلمين والغربيين للتباحث في المواضيع المشتركة التي يدرسونها. ولذا يمكننا عدَّه فرصةً لتلاقي الأفكار وتلاقحها لتحقيق المزيد من التقارب في وجهات النظر بين العالمين المتوازيين في مسعىً لتحقيق المزيد من التقارب والتلاقي.